الخطة الإستراتيجية
للبنك المركزي الأردني

٢٠٢٠ – ٢٠٢٣

ضبط النسخ و التعديلات

النسخة	التاريخ	ملخص التغييرات	الجهة التي قامت بالتعديل
١	٢٠٢٠/١	إعداد الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	فريق التخطيط الاستراتيجي في البنك المركزي
٢	٢٠٢٢/٣	مراجعة الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	فريق التخطيط الاستراتيجي في البنك المركزي

حضره صاحب الجلالة الهاشميه

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الامير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

كلمة المحافظ

تأتي الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني استمراراً لسعي البنك لتحقيق رؤيته واهدافه بالمحافظه على الاستقرار النقدي والمالي ودعم محركات النمو الاقتصادي وتكثيف البرامج الموجهة لزياده الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي بالإضافة الى دعم المشاريع الانتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستعمل على زيادة الاستثمار والصادرات، وزيادة النمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة للشباب الأردني، وذلك انسجاما مع أولويات عمل الحكومة للعامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ ووثيقة الاردن ٢٠٢٥.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية لتعكس الدور الأساسي والمحوري للبنك المركزي الأردني في المساهمه في تحقيق الاهداف الوطنيه و التي تم اشتقاقها من ما جاء في وثيقة أولويات عمل الحكومة للعامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ ووثيقة الاردن ٢٠٢٥ وذلك من خلال الأدوار التي يضطلع بها البنك والتي تشمل ادارة السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي من خلال الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية على القطاع المصرفي والمالي في المملكة، كما أن البنك المركزي الأردني يتولى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني وأمن وسلامة النقد الأردني.

كما تؤطر هذه الاستراتيجية جهود البنك المركزي الأردني في زيادة الاشتمال المالي ومواكبة التطورات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا المالية، وضمان الريادة في صناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة. كما تولي الأهمية القصوى لتعزيز الأمن السيبراني بهدف توفير الحماية اللازمة لمستخدمي هذه التكنولوجيا وبناء الثقة بين مستخدمي ومقدمي الخدمات المالية الرقمية.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية العمل المؤسسي من خلال التخطيط الاستراتيجي كمنهج يساعد على ديمومة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية ولما يمتلكه البنك المركزي الأردني من حاكمية سليمة وهياكل تنظيمية مرنه وموارد بشرية كفؤة تؤهله دوماً لرسم وتحقيق ومراقبة الإنجاز لأهدافه التشغيلية ورؤيته ورسالته بالشكل الأمثل، فقد جاءت الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢) استمرارا لهذا النهج الذي اعتمدته مؤسستنا من سنوات طويلة خلت لتحقيق أهدافها بما يلبي ويحقق الأهداف الوطنية والرؤى الملكية في سبيل المساعدة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي.

المحافـــــظ

د. زياد فريز

الفـــهـــرس

الفصل الأول: نشأة البنك المركزي الأردني وتطوره ٦

١,١ نشأته وأهدافه وطبيعة أعماله ٧
٢,١ الهيكل التنظيمي وملخص الأوصاف الوظيفية للوحدات التنظيمية ٩
٣,١ اللجان المتخصصة ١٤

الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي ١٥

١,٢ منهجية التخطيط ١٦
٢,٢ إعداد وثيقة الخطة ومراجعتها ١٦
٣,٢ الوضع الحالي للبنك: تحليل بيئة العمل SWOT Analysis ١٧
٤,٢ أبرز التحديات التي يواجهها البنك ١٧
٥,٢ الشركاء ١٨

الفصل الثالث: الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية ٢٠

١,٣ رؤيتنا ٢١
٢,٣ رسالتنا ٢٢
٣,٣ قيمنا الجوهرية ٢٣

الفصل الرابع: تقييم الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٩ ٢٤

الفصل الخامس: الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية ٣٠

١,٥ الأهداف الوطنية ٣١
٢,٥ الاهداف الاستراتيجية ٣٢
٣,٥ الأهداف التشغيلية ٣٧

الفصل السادس: الاستراتيجيات المساندة ٣٨

الفصل السابع: تنفيذ الاستراتيجيات وخطط وبرامج العمل التنفيذية ٤٣

الـمـــلاحـــــق

ملحق ١: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني ٤٦
ملحق ٢: مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية
للبنك المركزي الأردني للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ٤٧

الفصل الأول

نشأة البنك المركزي الأردني وتطوره

١,١ نشأته وأهدافه وطبيعة أعماله

باشر البنك المركزي الأردني أعماله في اليوم الأول من شهر تشرين الأول لعام ١٩٦٤ وفقا لقانون البنك المركزي الأردني رقم ٤ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ليحل محل مجلس النقد الذي أنشئ عام ١٩٥٠ الذي انحصرت مهامه بالاحتفاظ بغطاء الدينار من الجنيهات الإسترلينية في الوقت الذي لم يمارس هذا المجلس أي مهام تتعلق بتوجيه السياسة النقدية والرقابة على البنوك.

ونظرا لأهمية وجود بنك مركزي للقيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، فقد تم إصدار قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لعام ١٩٧١ وتعديلاته الذي حل محل القوانين السابقة رقم ٤ لعام ١٩٥٤ ورقم ٩٣ لعام ١٩٦٦. وفي ضوء حرص البنك المركزي الأردني على ان يعكس قانونه اخر المستجدات لمواكبة اخر التطورات وافضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي بمفهومه الواسع وتعزيز استقلالية البنك المركزي الأردني في تنفيذ مهامه وتحقيق اهدافة فقد تم عكس ذلك في التعديل الاخير لقانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٤ لعام ٢٠١٦ لتوسيع نطاق اهداف البنك المركزي الأردني اسوة بالبنوك المركزية في النطاق الاقليمي والدولي خاصة في ضوء نتائج الأزمة المالية العالمية، حيث تبنى البنك المركزي الأردني هدف الحفاظ على الاستقرار المالي كهدف رئيسي الى جانب هدف الاستقرار النقدي ومنح التعديل للبنك المركزي الأردني صلاحية الرقابة والإشراف على نظام المدفوعات الوطني وتحديد أنظمة الدفع والتقاص والتسوية التي يتولى ادارتها، وإخضاع المؤسسات المالية التي تمارس نشاطا أو أكثر من الأنشطة المنصوص عليها في قانون البنوك لرقابة البنك المركزي الأردني واشرافه، ودور البنك المركزي الأردني في حماية المستهلك المالي، إضافة إلى تمكين البنك المركزي الأردني من القيام بمهامه وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

يتمتع البنك المركزي الأردني وفقا لأحكام قانونه بالاستقلال المالي و الإداري مما مكنه من أداء مهامه بكفاءة ومرونة عالية، ويهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، ولتحقيق أهدافه يقوم بالمهام التالية:

- رسم السياسات النقدية في المملكة و تنفيذها.
- الرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي الأردني بموجب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية.
- تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنه وكفؤة للدفع والتقاص والتسوية في المملكة.
- إصدار أوراق النقد والمسكوكات.
- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب و العملات الأجنبية وادارته.
- اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية.
- تحديد نظام وسياسة سعر صرف الدينار.
- الرقابة على أي مؤسسة مالية خاضعة لرقابته والإشراف عليها لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي الأردني في تعليمات يصدرها لهذه الغاية.
- تنظيم الائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الاقتصادي.

- العمل بنكا للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة.
- العمل بنكا للحكومة والمؤسسات الرسمية العامة ووكيلا مالياً لها.
- وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة.
- زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية.
- تقديم المشورة للحكومة لرسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها.
- القيام بأي وظيفة أو تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبأي واجبات أنيطت به بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر أو أي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه.

ولتحقيق الاستقرار النقدي يستخدم البنك المركزي الأردني مجموعة من الأدوات النقدية يتمثل أبرزها بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم. ومنذ عام ١٩٩٠ اتجه البنك المركزي الأردني إلى استخدام آليات السوق بتحرير أسعار الفائدة على الودائع إضافة إلى تحريرها على التسهيلات في العام ١٩٩٣. كما بدأ منذ عام ١٩٩٣ بالاعتماد بشكل أكبر على أدوات الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية وذلك من خلال إصدار شهادات الإيداع. كما بدأ منذ أيار ٢٠٠٧ باعتماد نظام المنافذ (Interest Rate Corridor) لإدارة سعر الفائدة والسيولة لدى الجهاز المصرفي وفي عام ٢٠١٥ قام باعتماد سعر فائدة رئيسي لغايات إدارة السياسة النقدية بهدف إعطاء إشارات واضحة حول توجهاته إزاء التطورات النقدية والاقتصادية. ويقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

كما يعمل البنك المركزي الأردني على دعم وتحسين سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال الرقابة الحصيفة على البنوك والتي تستند إلى احدث المعايير الدولية. ولاهمية قطاع التأمين في الاستقرار المالي فسيتولى البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين، وكذلك فان البنك المركزي الأردني بصدد اعداد نظام للرقابة على جميع الشركات المالية غير البنكية الغير خاضعة لرقابته. علاوة على ذلك فقد تم تطوير نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية يتم من خلاله تنفيذ التحويلات الثنائية وتسوية المدفوعات بين البنوك المرخصة وتسوية مراكز التصفية. إضافة إلى تشغيل وإدارة النظام الالكتروني لتقاص الشيكات بين كافة البنوك المرخصة، كما يعمل على تعزيز استخدامات الدفع الإلكتروني والخدمات الإلكترونية في الأردن من خلال إطلاق عدة أنظمة تتعلق بالدفع الالكتروني. وقد استرشد البنك في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه بأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تتبعها البنوك المركزية في الدول المتقدمة.

٢,١ الهيكل التنظيمي وملخص الأوصاف الوظيفية للوحدات التنظيمية

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني بما يتماشى مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية التي يسعى البنك إلى تحقيقها وبما يضمن الاستقلالية في اتخاذ القرارات وضمان سير العمل، ويسعى البنك المركزي الأردني دوماً إلى تحديث هيكله التنظيمي بما يتوافق مع المستجدات والتحديات التي تطرأ على بيئة العمل. حيث قام البنك خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ باستحداث اربع دوائر جديدة كما تم إضافة مهام جديدة لدائرة المدفوعات المحلية لتصبح دائرة أنظمة الدفع والعمليات المصرفية المحلية والاشتمال المالي كما تم استحداث وحده تعنى بالتعامل مع حوادث الأمن السيبراني في عام ٢٠١٩، وذلك استجابة للتطورات الحديثة لدور البنوك المركزية في الرقابة على المؤسسات والأنظمة التي قد تؤثر على الاستقرار المالي بالإضافة إلى دورهم في حماية المستهلك المالي وايصال الخدمات المالية إلى كافة افراد المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعليه، يتكون الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني من مجلس الإدارة الذي يتشكل من المحافظ رئيسا وعضوية كل من نائبيه إضافة إلى ستة أعضاء يعينون بإرادة ملكية سامية بتنسيب من مجلس الوزراء، ومن الوحدات التنظيمية والفروع والمكاتب، وتالياً شرحاً موجزاً عن كل منها.

(ملحق رقم ١ يبين الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الاردني)

دائرة عمليات السوق المفتوحة والدين العام

تتولى مهمة إدارة وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة إصدارات الدين العام الداخلي للحفاظ على الاستقرار النقدي، كما تقوم بمتابعة منح وإدارة السلف الممنوحة للبنوك المرخصة ولمؤسسات الإقراض المتخصصة وفق التشريعات النافذة، كما تتولى الدائرة إدارة برامج البنك المركزي الأردني الموجهه لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية.

دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي

تتولى التحقق من سلامة الأوضاع المالية للبنوك ومراقبتها والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين في البنوك وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي الأردني بموجب التعليمات التي يُصدرها لهذه الغاية وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والمعايير الدولية المرعية بالخصوص.

دائرة أنظمة الدفع والعمليات المصرفية المحلية والاشتمال المالي

تتولى توفير الخدمات المصرفية المحلية لعُملاء البنك المركزي الأردني، وإدارة حسابات البنوك المرخصة والوزارات والمؤسسات العامة بالإضافة إلى الهيئات والمؤسسات الدولية ومسك الحسابات الداخلية المعنية بتنظيم عمل دوائر البنك بالدينار الأردني، وكما تعمل الدائرة على تنسيق الجهود لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠.

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

تتولى الدائرة مهمة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، بهدف تنظيم ورصد وتقييم وإحداث التغيير -متى استدعت الحاجة ذلك- لمكونات نظام المدفوعات الوطني القائمة والمخطط لها وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة سواء من داخل البنك المركزي الأردني او خارجه، على أساس معايير محددة تتماشى وافضل الممارسات الدولية بالخصوص، لتحقيق الأمان والكفاءة والفاعلية واستمرارية عمل تلك المكونات وتوافقيتها ببعض، وصولا الى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في المملكة.

دائرة الرقابة على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية

تتولى الدائرة مهمة الإشراف والرقابة على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية والتحقق من سلامة الاوضاع المالية لها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والمعايير الدولية المرعية بالخصوص.

دائرة مراقبة أعمال الصرافة

تتولى مهمة التأكد من مدى التزام شركات الصرافة بأحكام قانون اعمال الصرافة والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وأية قوانين وتعليمات اخرى ذات علاقة وذلك من خلال الرقابة المكتبية والميدانية عليها بالاضافة الى دراسة طلبات الترخيص لمزاولة اعمال الصرافة وطلبات تفرع شركات الصرافة المرخصة وتجديد تراخيصها.

دائرة الاستقرار المالي

تتولى التحقق من قدرة الجهاز المالي على تحمل الصدمات من خلال تحليل وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر على المستوى الكلي للجهاز المالي، ووضع وتنفيذ استراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية وصولا لمتطلبات الاستقرار المالي.

دائرة الرقابة على مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

تتولى تعزيز منظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وأية شركات أخرى ستخضع مستقبلا لرقابة البنك المركزي الأردني، ومتابعة التزام هذه الجهات بالتعليمات والمتطلبات الصادرة عن البنك.

دائرة الأبحاث

تتولى مهمة تمكين البنك من رسم وتنفيذ سياسته النقدية، وإعداد الأبحاث والتقارير واقتراح التوصيات المتعلقة برسم وتنفيذ السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة للحكومة، كما تتولى الإعداد لمشاورات المملكة الدورية مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وإعداد النماذج الكلية للاقتصاد الأردني بهدف تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية، وتوفير توقعات للأداء الاقتصادي.

دائرة الرقابة على اعمال التأمين

تتولى الدائرة مهمة تنظيم قطاع التأمين بما في ذلك الرقابة على شركات التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية والاشراف عليهم بما يكفل سلامة مراكزهم المالية وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين منها وفق احكام التشريعات النافذة، وذلك لتوفير المناخ الملائم لتطوير وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الاشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني ولتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة

دائرة إدارة المخاطر و الامتثال

تتولى وضع وتنفيذ ومراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك والذي يتضمن آليات تحديد وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر والسيطرة عليها بشكل مستمر ووضع السياسات المتعلقة بأمن المعلومات للحفاظ عليها وحمايتها، بما يضمن ديمومة تحقيق أهداف البنك بشكل كفؤ وفعال

دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية

تتولى الدائرة مهمة الاحتفاظ وإدارة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإداراتها بما يحقق معايير الضمان والسيولة والربحية، وتلبية حاجات الحكومه والجهاز المصرفي من العملات الأجنبية، بالإضافة الى تمويل عمليات التجارة الخارجية للحكومة وتسديد المدفوعات.

دائرة حماية المستهلك المالي

تتولى الدائرة العمل على وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني بالتعامل مع عملائها بعدالة وشفافية، وزيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية بهدف حماية حقوق هؤلاء العملاء، مما يؤدي الى تعزيز الثقة في البنوك والمؤسسات المالية وزيادة تنافسيتها وحمايتها من مخاطر السمعة مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي.

دائرة تقنية المعلومات

تتولى مهمة تقديم الخدمات المرتبطة بتقنية المعلومات ووضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بها لجميع الوحدات التنظيمية في البنك، إضافة إلى التخطيط والتنفيذ والمشاركة في جميع المشاريع المتعلقة بتقنية المعلومات على مستوى البنك والإشراف العام عليها للتأكد من تماشيها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وذلك وفق أنسب الإجراءات والمعايير.

الدائرة المالية

تتولى مهمة المساهمة في تحقيق أهداف البنك من خلال التخطيط والتنبؤ بمصادر الأموال واستخداماتها بما فيها التخطيط لاحتياجات البنك السنوية من اللوازم الضرورية لتسيير أعماله وتحليل البيانات المالية ورفع التقارير اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

دائرة التدقيق الداخلي

تعمل من خلال نشاطها التوكيدي والاستشاري على مساعدة الإدارة في تحسين عملياتها والنهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية من خلال التحقق من صحة وسلامة نشاطات البنك المختلفة ومدى التوافق والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الموضوعة بالإضافة إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه من خلال تقييم وتحسين فاعلية كل من ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة

دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني

تهدف الدائرة الى الحفاظ على المعلومات لدى البنك المركزي الأردني ضمن بيئة آمنة عبر مختلف مراحل دورة حياتها، كما وتهدف إلى تعزيز قدرات الأمن السيبراني لدى البنك المركزي الأردني استرشاداً بأفضل المعايير الدولية في هذا المجال. حيث تعنى الدائرة بتطوير وإدارة برنامج أمني متكامل مبني على إدارة المخاطر وتحليل الفجوات والتهديدات ووضع سياسات ومعايير واجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن منظومة أمنية كفؤة.

دائرة الموارد البشرية

تتولى مهمة المساهمة في تحقيق أهداف البنك عن طريق استقطاب وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بالمهام التي حددها قانون البنك المركزي الأردني بكفاءة عالية ومستمرة وبأقل تكلفة وجهد ممكنين، وكذلك تعمل الدائرة على توفير التدريب وبناء القدرات لكافة موظفي البنك

وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي

تهدف الوحدة إلى تعزيز منظومة الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي وتعزيز جاهزية وقدرة القطاع على مواجهة المخاطر السيبرانية والاستجابة لها.

دائرة الإصدار

تتولى مهمة إدارة وتنظيم إصدار أوراق النقد والمسكوكات الأردنية والمسكوكات التذكارية والاحتفاظ بالأشياء الثمينة الخاصة بالبنك و/أو المودعة برسم الحفظ الأمين، والإشراف على متحف النقد

الدائرة الإدارية

تعتبر الدائرة الإدارية من الدوائر المساندة في البنك، وتهدف الى توفير العمليات والخدمات الإدارية واللوجستية والفعاليات، كما وتقوم بإدارة علاقة البنك مع وسائل الإعلام بكافة منصاتها التقليدية وإدارة الحسابات الرسمية العائدة للبنك على منصات التواصل الاجتماعي وتوفير قاعدة إرشيفية إلكترونية عالية الجودة بنهج علمي سهل الرجوع إليه. كما وتعنى بإدارة ممتلكات البنك من الأراضي والمباني والمعدات والموارد بطريقة مستدامة وفعالة وغير مكلفة تهدف إلى تحقيق حفظ طويل الأجل لقيمتها وتضمن سلامة كافة الأصول المادية وإجراء الصيانة الفاعلة لها والمحافظة على الصحة والسلامة العامة بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتقليل من الاستهلاك وترشيده.

مكتب المحافظ

يتولى مهمة مساعدة المحافظ ونائبيه في إدارة وتنظيم شؤون المكتب الإدارية والفنية، وتقديم الرأي والمشورة للمحافظ ونائبيه في بعض نشاطات البنك الرئيسية، وإعداد الملخصات حول الدراسات المتخصصة والمقالات والمنشورات المتعلقة بأعمال البنك.

مكتب الاستشارات القانونية

يتولى مهمة تدعيم قرارات البنك بالآراء والاستشارات القانونية وتمثيل البنك أمام المحاكم وفق ما يقرره المحافظ أو أي من نائبيه.

الفروع

يتولى كل فرع من فروع البنك مهمة تقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملاء البنك في المنطقة التي يتواجد فيها

٣,١ اللجان المتخصصة

لتعزيز مبادئ الحاكمية المؤسسية لدى البنك المركزي الأردني فإن هنالك عدد من اللجان المتخصصة الدائمة تظهر على الهيكل التنظيمي للبنك، حيث أن بعض هذه اللجان ترتبط مباشرة مع مجلس الإدارة والبعض الاخر مع المحافظ وأخرى مع أحد نائبي المحافظ، وفيما يلي ملخصاً للجان البنك المركزي:

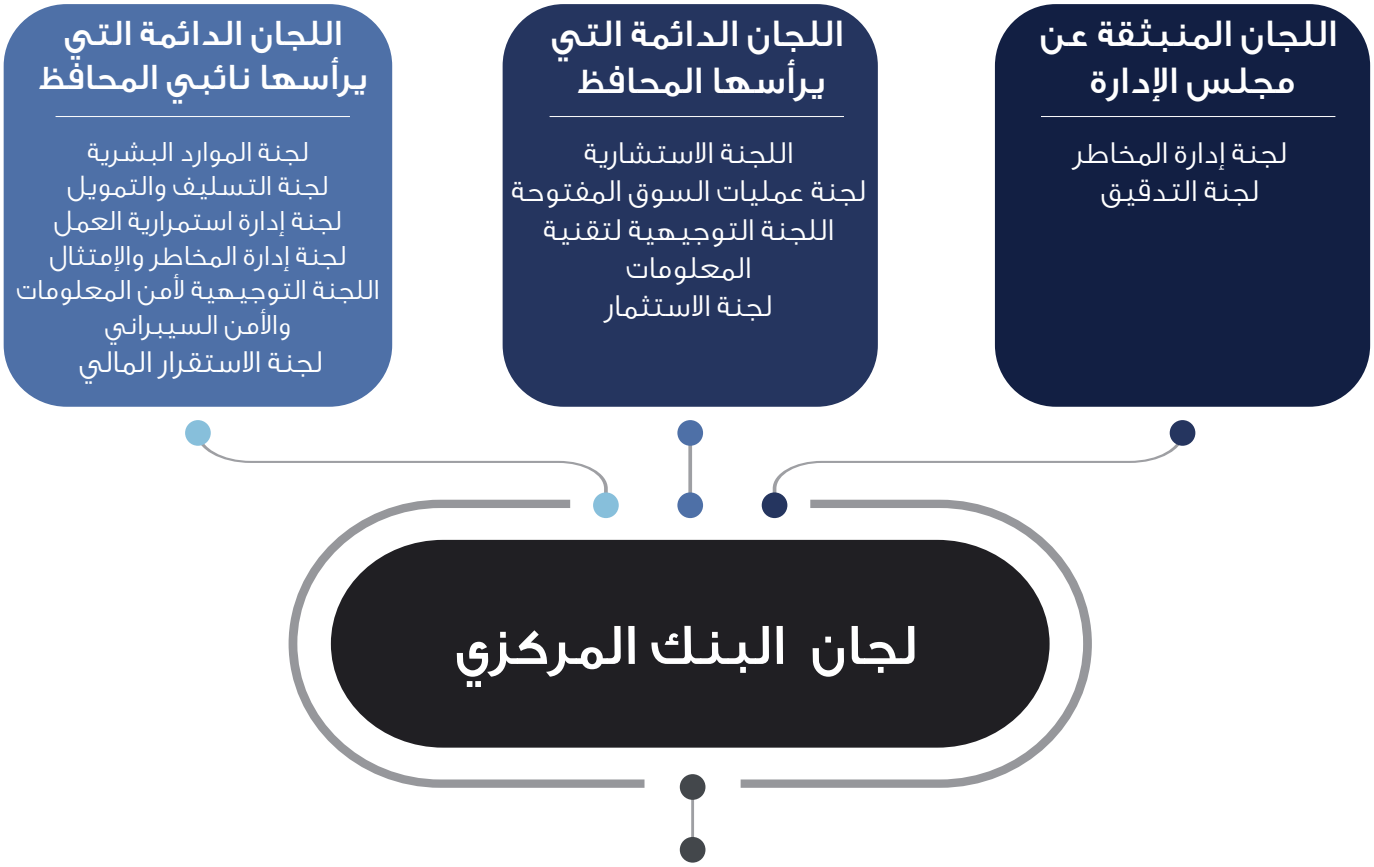

اللجان الدائمة الأخرى في البنك

- لجنة إتلاف النقود.
- لجنة تسلم اللوازم.
- لجنة النشاط الاجتماعي.
- لجنة الكشف على العقارات.
- لجنة التعويض عن النقد المشوه.
- لجنة دراسة المقترحات والشكاوى الواردة إلى صندوق اقتراحات وشكاوى العاملين في البنك.
- لجنة اللوازم.
- لجنة العطاءات الفرعية
- لجنة المختبر التنظيمي
- لجنة الكاميرات الأمنية والأنظمة التابعة لها.
- اللجنة الفنية لاختيار المنح ضمن مشروع MM4R
- لجنة ادارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتمال المالي.

بالإضافة إلى اللجان الدائمة أعلاه وايمانا بتعزيز مفهوم التشاركية بمفهومها الواسع فإن هنالك عدد من اللجان المؤقتة التي يتم تشكيلها لإنجاز مهام محددة وبحيث تنتهي أعمال هذه اللجان بنهاية هذه المهام، علما بانه يراعى عند تشكيل هذه اللجان بأن تكون من مختلف موظفي الوحدات التنظيمية.

الفصل الثاني

التخطيط الاستراتيجي

١,٢ منهجية التخطيط

يعتمد البنك المركزي الأردني في إعداد الخطة الإستراتيجية منهج المشاركة الواسعة مع كافة العاملين بالبنك والشركاء الرئيسيين ومتلقي الخدمة، مستندا إلى نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنك ونتائج تقييم مخرجات الخطة السابقة والتقرير التقييمي لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المتضمن أبرز نقاط القوة وفرص التحسين. وانطلاقا من رؤية ورسالة البنك والقيم الجوهرية تم مناقشة وتوثيق تطلعات البنك المستقبلية وكيفية تحقيق هذه التطلعات في إطار من التنسيق والتناغم مع الأهداف الوطنية ووثيقة الأردن ٢٠٢٥ وكتب التكليف السامي، وقد تم ترجمة ذلك ضمن خطط عمل الوحدات التنظيمية في البنك، ويقوم البنك المركزي الأردني بإعداد الخطة الاستراتيجية كل ثلاثة سنوات.

ولضمان تحقيق الاهداف الإستراتيجية للبنك فقد تم وضع اهداف تشغيليه تضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للبنك المركزي كما تم تحديد مؤشرات اداء قابله للقياس وذلك لقياس مدى تحقيق الأهداف التشغيلية، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال عمل اللجان الدائمة في البنك كاللجنة الاستشارية ولجنة عمليات السوق المفتوحة ولجنة الاستثمار لمعالجة أي انحرافات قد تحصل، وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم.
تغطي هذه الخطة الاستراتيجية الأعوام (٢٠٢٠–٢٠٢٢) وتستند الى الخطة الاستراتيجية السابقة مع استمرار العديد من الأولويات والمبادرات الحالية على مدار الثلاث سنوات القادمة.

٢,٢ إعداد وثيقة الخطة ومراجعتها

اعتمد البنك استخدام منهجية (التخطيط، التنفيذ، المراجعة والتقييم، اتخاذ الإجراءات) (Plan-Do-Check-Act) في إعداد وثيقة الخطة الإستراتيجية وذلك لضمان التحسين والتطوير المستمرين، كما اعتمد البنك مبادئ الإدارة لتحديد أولوياته الإستراتيجية وهي: الاستقرار والكفاءة في كافة عملياته والتعليم التفاعلي وتعزيز قنوات الاتصال، وعلى توظيف جهود أفراده من ذوي الخبرة والمعرفة بأعمال البنك وأعمال وأنشطة المؤسسات الشريكة للبنك في تحقيق الأهداف الوطنية.
كذلك اعتمد البنك في إعداد وثيقة الخطة الإستراتيجية على جمع وتحليل المعلومات باستخدام العديد من الوسائل منها مراجعة نظريات التخطيط الاستراتيجي ونقاط القوة وفرص التحسين الواردة في التقرير التقييمي لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وعقد جلسات للعصف الذهني لفرق العمل واللجنة الاستشارية لتحليل بيئة عمل البنك SWOT/PESTEL، والتقييم الذاتي بأسلوب المسح (استبانات)، وأخذ آراء الشركاء الرئيسيين للبنك، كذلك توزيع نتائج تحليل بيئة العمل على الوحدات التنظيمية والحصول على تغذية راجعة.
كما تم دراسة الفجوات بين الواقع الحالي وما هو مستهدف من خلال مراجعة نتائج خطط عمل الوحدات التنظيمية وما تم انجازه من هذه الخطط في ضوء التغير في المعطيات الاقتصادية، ودراسة وتحليل الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار.

٣,٢ الوضع الحالي للبنك: تحليل بيئة العمل SWOT Analysis

عقد في البنك جلسات عصف ذهني لتحليل بيئة العمل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) باستخدام منهجيات SWOT/PESTEL، وضمت هذه الجلسات مدراء الدوائر في الوحدات التنظيمية في البنك ومن لديهم الخبرات حول طبيعة عمل البنوك المركزية الإقليمية والدولية، وبعد هذه الجلسات تم تجميع الأفكار من قبل فريق التخطيط الاستراتيجي، وتعميمها على الوحدات التنظيمية للحصول على تغذية راجعة. وتم ترتيب النتائج حسب الأولويات، ورفع تقرير بنتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية إلى الادارة العليا وتم مراجعتها من قبلهم ثم اعتمادها وبناء عليها تم تطوير الخيارات الإستراتيجية.

٤,٢ أبرز التحديات التي يواجهها البنك

بينت نتائج التحليل الرباعي لبيئة البنك الداخلية والخارجية، أن هنالك العديد من التحديات التي تواجه البنك خلال الفترة القادمة ومن أبرزها استمرار مواجهة الاقتصاد الأردني للمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، والتي انعكست سلبا على الاستثمار الأجنبي في المملكة والتجارة الخارجية والدخل السياحي وحوالات العاملين، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي واستقراره عند مستويات منخفضة قياسا بمستوياتها السابقة، فضلا عن ارتفاع المديونية ونسب الفقر والبطالة، وتشير التوقعات الأولية الى تحسن تدريجي في معدلات النمو خلال الأعوام القادمة. وعلى الرغم من هذه التحديات والمخاطر فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة والبنك المركزي ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في المملكة. وبالتالي فإن التحدي الرئيسي خلال الفترة القادمة هو استمرار المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من جهة والمساهمة بتحسين البيئة الاستثمارية ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تبرز التحديات التنظيمية والرقابية التي تواجه البنك كنتيجة للتطورات الحاصلة على صعيد أنظمة الدفع الإلكترونية والابتكارات والتكنولوجيا المرتبطة بها، حيث يعمل البنك المركزي الأردني على إجراء التغييرات اللازمة على صعيد الأطر القانونية والممارسات التنظيمية بهدف دعم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة والتعاملات الإلكترونية وتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التعامل مع المخاطر الناجمة عن التكنولوجيا المالية (Fintech) والمخاطر السيبرانية بشكل يساهم في خلق بيئة مصرفية مهيأة لاعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات والأعمال، مع التركيز على نشر الثقافة المالية وزيادة التوعية نحو استخدامها، وبما يضمن تعزيز الاستقرار المالي.

٥,٢ الشركاء

لضمان الشفافية وكفاءة الاتصال مع الشركاء الرئيسيين وغير الرئيسين، تمّ تطوير منهجية اتصالات خارجية ومنهجية اتصالات داخلية تمكن من التواصل المستمر مع كافة الشركاء وكافة العاملين في البنك المركزي الأردني. وقد تم الاستناد في ذلك إلى الأسس العلمية في عملية التخطيط الإستراتيجي لتحليل وتحديد الشركاء وذلك من خلال عقد جلسات عصف ذهني لتحديد قائمة بأبرز الشركاء الذين يؤثرون ويتأثرون بأعمال البنك أو تربطهم مصالح مشتركة معه. كذلك تحديد أهمية الشركاء والتداخل فيما بينهم وبين البنك المركزي الأردني في تحقيق الأهداف الوطنية، كما تم قياس مدى رضى الشركاء للخدمات المقدمة من البنك المركزي الأردني من خلال توزيع استبانات على مختلف الشركاء لقياس مدى الرضى لمتلقي الخدمة للعمل وتحديد المشاكل التي تواجههم ووضع الحلول اللازمة و متابعتها، ويمكن إيجاز أهم الشركاء فيما يلي:

الأفراد (العامة)

إن البنك المركزي الأردني بصفته مؤسسة عامة تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، مسؤول أمام العامة ويحرص على الشفافية في قراراته. وبناء عليه يوفر قاعدة بيانات دورية متعلقة بالتطورات الاقتصادية، كما يحرص البنك المركزي الأردني على توفير النقد الأردني بالوقت المناسب وبجودة ومواصفات أمنية عالية. كذلك تلبية حاجات ومتطلبات المواطنين في إدارة عملياته بالمحافظة على سعر صرف مستقر للعملة، وحماية القوة الشرائية للمدخرات، وتأمين بنية تحتية مصرفية كفؤة. كما عمل البنك على توفير خدمات الكترونية للافراد للتسهيل عليهم كخدمة الدفع اللاكتروني التي تهدف إلى مساعدة المواطنين في استعراض قيم فواتيرهم ومدفوعاتهم وتسديدها الكترونيا عبر مختلف قنوات الدفع، وخدمة سندات الادخار للافراد التي تهدف إلى توفير أدوات للافراد تمكنهم من توظيف وادارة مدخراتهم بأمان، كما عمل البنك على إنشاء دائرة مستقلة تحت مسمى "دائرة حماية المستهلك المالي" تهدف الى ضمان حصول عملاء البنوك والشركات المالية غير البنكية على معاملة عادلة وخالية من الإجحاف.

الجهاز المصرفي والمالي

يحرص البنك المركزي الأردني على تلبية كافة متطلبات البنية التشريعية والرقابية المناسبة للجهاز المصرفي والمالي الذي يلعب دورا حيويا ومهما في تنفيذ السياسة النقدية، والذي يساهم في النمو الاقتصادي بضمان توفير خدمات التوسط المالي بين الكيانات الاقتصادية، ويؤكد البنك المركزي الأردني في أعماله على تحقيق مبدأ المساواة في التعامل مع مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي. كما يعمل على ضمان توافر مستوى ملائم من السيولة يقابل حاجات الاقتصاد. ويحث البنوك المرخصة على تطبيق أحدث المعايير الدولية من أجل الارتقاء بالخدمات المصرفية إلى المستويات القادرة على المنافسة الدولية.

الحكومة (المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية)

إن مسؤوليات البنك المركزي الأردني في علاقته مع الحكومة تتمثل في العمل كمستشار مالي للحكومة في الشؤون المالية والاقتصادية، وتنفيذ المبادارات الملكية والأجندة الوطنية، وتأمين الخدمات المصرفية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية (بنك الحكومة)، كذلك إدارة الدين العام. كما يعمل البنك المركزي الاردني وباستمرار على دراسة ومراعاة تطورات الاقتصاد بما في ذلك السياسة المالية لوضع السياسة النقدية بصورة تحقق الأهداف الاقتصادية والتنموية الوطنية وتنفيذ الدور المناط به في وثيقة اولويات عمل الحكومه للعامين ٢٠١٩–٢٠٢٠ ووثيقه الاردن ٢٠٢٥.

قطاع الأعمال

يعتمد قطاع الأعمال على البنك المركزي الأردني في إدارة حجم الائتمان وكلفته. ويعمل البنك جاهدا على توفير بيئة استثمارية صحية لتنفيذ المشاريع وجذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع الأعمال من خلال تحقيق مستويات تضخم مقبولة و هيكل اسعار فائده ملائم وسعر صرف مستقر واستقرار وسلامة الجهاز المصرفي والمالي.

المنظمات والهيئات الدولية

يرتبط البنك المركزي الأردني بعلاقات وطيدة مع مؤسسات وهيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها، كما يرتبط بعلاقات بموجب مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات والبنوك المركزية الأخرى، ويحرص على تحسين وتقوية هذه العلاقات وترسيخ وتأكيد سمعة البنك المركزي الأردني في المجتمع الدولي.

الفصل الثالث

الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية

قام البنك وبمشاركة شاملة من ادارة وموظفي البنك ومن خلال العديد من جلسات العصف الذهني وتحليل نتائج الخطة الاستراتيجية السابقة وتجارب مؤسسات أخرى ومقارنتها مع واقع البنك بدراسة ومناقشة وصياغة الرؤية والرسالة التي تعكس تطلعات البنك والهدف من وجوده، وبتحديد قيم جوهرية معروفة ومفهومة ومقبولة على نطاق واسع في البنك وتؤثر في الأداء الفعلي له.

رؤيـتـنـا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة

تشكل الرؤية الطموح الاكبر للبنك من العمل بأقصى كفاءة وفاعلية للاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسة نقدية حصيفة والحفاظ على جهاز مصرفي ومالي مستقر ويتمتع بالأمان والكفاءة. مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وكل ذلك يتطلب التزام حقيقي وعالي من كافة العاملين في البنك والإدارة العليا، ومشاركة فاعلة مع الشركاء الاستراتيجيين والتنسيق المستمر مع السياسات الاقتصادية الحكومية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وفي ضوء مرور نحو عشر سنوات على رؤية البنك السابقة فقد تم مراجعتها لتقييم ما تم إنجازة خلال هذه السنوات ومدى الحاجة لوضع رؤيا جديدة تعكس نجاح البنك في تحقيق رؤيته وأهدافه وما يتطلع اليه مستقبلاً بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الاردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئيه وكليه تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة الى توفير انظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

تشكل رسالة البنك خارطة الطريق التي يسعى لتحقيقها بهدف الوصول إلى الرؤية، وتنطلق رسالة البنك المركزي الأردني من طبيعة أعماله وأهدافه ووسائل تحقيقها المنصوص عليها في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لعام ١٩٧١ وتعديلاته، والمتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة من خلال الادوار الجديدة التي تم إناطتها للبنك المركزي الأردني وبما يساهم في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة. وفي سبيل ذلك، يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسس والعاملين فيها والمتعاملين معها.
النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
التميز: نصنع فرقا في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية
الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الاجراءات والسياسات

يحرص البنك على أن يعكس قيمه الجوهرية في قراراته وسلوك وأفعال موظفيه الذين تعهدوا بالالتزام بكافة القيم الجوهرية الأساسية التي تستند إلى ستة التزامات أساسية تم اعتمادها من قبل الإدارة العليا ممثلة باللجنة الاستشارية، وبمشاركة كافة العاملين في البنك، وذلك انطلاقا من ميثاق أخلاقيات العمل الذي أعده البنك المركزي الأردني لكافة العاملين فيه بما فيهم الإدارة العليا، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتعميمه على كافة العاملين الذين تعهدوا بالالتزام بكافة بنوده التي تضمنت عددا من المبادئ الأساسية.

وبالاسترشاد بالقيم الجوهرية يحرص البنك على تقديم المصلحة العامة للوطن على المصلحة الخاصة للبنك عند وجود تعارض بين الأهداف التشغيلية والأهداف الوطنية، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لضمان النزاهة والمساءلة. كما وتعمل إدارة البنك على ترسيخ وتجذير هذه القيم والتأكيد على ضرورة الالتزام بها على مستوى الوحدات التنظيمية والإدارة العليا للبنك. ويتم قياس مدى الالتزام بها من خلال انعكاس سلوك العاملين، والأهداف المحققة، والعلاقة مع الشركاء وذلك من خلال استبانه داخلية وخارجية.

الفصل الرابع

تقييم الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٩

تقييم الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٩

حقق البنك المركزي الأردني العديد من الإنجازات الهامة على مستوى الأهداف الاستراتيجية التي عمل على تحقيقها ضمن خطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه على هذا الصعيد:

المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار

اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بالمرونة والاستجابة الملائمة للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، بهدف المحافظة على أركان الاستقرار النقدي والمالي، واستقرار سعر صرف الدينار، و ذلك من خلال الحفاظ على هامش اسعار فائده يتلائم مع تطورات الاسواق العالميه و احتياجات النمو الاقتصادي و توفير مستوى مريح من الاحتياطات الاجنبيه.

المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي

استمر القطاع المصرفي في الأردن بالتمتع بمؤشرات مالية سليمة وبقدرة عالية على تحمل الصدمات والمخاطر. كما عمل البنك المركزي الأردني على توسيع مظلته الرقابية والإشرافية ليشمل شركات التمويل الأصغر بهدف تمكين هذا القطاع المالي ورفع كفاءته وتعزيز دوره في خدمة الفئات المحرومة من الوصول الى القطاع المصرفي وتوفير التمويل اللازم لهم، حيث حظي قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على أهمية عالية من البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية، علاوة على ذلك فقد عمل البنك المركزي الأردني على وضع الأطر التشريعية اللازمة والتي تضمن لعملاء القطاع المالي والمصرفي الحصول على حقوقهم عند التظلم. كما تم العمل على تعزيز قطاع شركات الدفع والتحويل الالكتروني للاموال لما لها من دور في التقليل من الاعتماد على القاعدة الورقية وسرعة تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال وتحسين كفاءة إدارة الأموال لدى البنوك وبالتالي رفع مستوى الثقة بالنظام المالي محلياً ودولياً.

إدارة احتياطيات المملكة من الذهب والعملات الأجنبية:

استمر البنك المركزي الأردني بالاحتفاظ بإحتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وإستثمار هذه الاحتياطيات في الادوات الاستثمارية (أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال) التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة والأمان، وتنفيذ العمليات المالية والمصرفية الخارجية المتعلقة بالاعتمادات والحوالات والشيكات للحكومة ومؤسساتها، وتلبية حاجات الحكومة والقطاع المصرفي من العملات الأجنبية بشكل فوري وآني.

المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي في المملكة:

واجه الاقتصاد الأردني ولا يزال تحديات ومخاطر متنوعة، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو متواضع للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٨ بلغ ١,٩٪. ورغم هذه التحديات والمخاطر، فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة والبنك المركزي الأردني ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي. وعمل البنك على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSME's لما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة، من خلال برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني بأسعار وآجال تتناسب مع احتياجات تلك القطاعات وسقف يبلغ حوالي ١,٣ مليار دينار. علاوة على ذلك، فقد تم حشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ٤٤٠ مليون دولار أمريكي من خلال قروض من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى الدعم المقدم للشركة الأردنية لضمان القروض لتأسيس شركة خاصة لتمويل المشاريع الريادية والناشئة وتأسيس برنامج ضمان ائتمان الصادرات بالإضافة الى إنشاء شركة المعلومات الائتمانية (CRIF)، وإنشاء الصندوق الأردني للريادة، وإنشاء شركتين استثماريتين للبنوك ومؤخراً تقديم الدعم للبرنامج الوطني للتشغيل "انهض".

المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني وتطبيق سياسة العملة النظيفة لضمان تحسين نوعية العملة الورقية المتداولة:

استمر البنك بتبني سياسة النقد النظيف حيث استمر بتصميم وطباعة أوراق النقد الأردني وسحب الإصدارات القديمة من التداول. والقيام بكافة العمليات المتعلقة بطرح أوراق النقد والمسكوكات الأردنية للتداول كالفرز والعد والتجميع والتثقيب والإتلاف، وإدارة مخزون البنك من النقد الأردني وتنظيم برامج طباعة أوراق النقد وسك المسكوكات المتداولة والتذكارية.

الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني:

استمر البنك المركزي الأردني بوضع الضوابط اللازمة لتنظيم قطاع المدفوعات الوطني، والمتمثلة بالأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بالشكل الذي يلبي ويعكس احتياجات وترتيبات أنظمة المدفوعات القائمة والجديدة ونماذج الأعمال والمشاركين ومنتجات وأدوات وقنوات الدفع المبتكرة، بما في ذلك التشريعات اللازمة لضمان كفاءة وفاعلية عملية الإشراف والرقابة وحماية المستهلك المالي. حيث تم إصدار نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم ١١١ لسنة ٢٠١٧ الذي تم بموجبة حظر مزاولة أي من خدمات الدفع إلا بعد منحة الترخيص النهائي من البنك المركزي الأردني. كما يواصل البنك المركزي الأردني في تعزيز وسائل الأمن والحماية لدى تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، والالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية الخاصة بالبنى التحتية لأسواق المال.

كما استمر البنك المركزي الأردني خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بعملية تطوير واعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، حيث تهدف هذه العملية إلى تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية. وعلى صعيد انظمة الدفع والتسويات، قام البنك المركزي الأردني في عام ٢٠١٦ اطلاق نظام غرفة التقاص الآلي Automated Clearing House الذي يتوافق مع المعيار الجديد ISO 20022 وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي الأردني.

نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية والمساهمة في زيادة الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي:

استكمالا للجهود الرامية الى تعزيز الاشتمال المالي في الاردن، فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ وذلك تحت الرعاية الملكية السامية، حيث تضمنت هذه الاستراتيجية ستة محاور رئيسية تعمل على تعزيز وزيادة الاشتمال المالي. ثم قام البنك المركزي الأردني بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الرئيسيين من كافة القطاعات المعنية بوضع خطط عمل لجميع محاور الاستراتيجية حيث تم الانتهاء من إعداد هذه الخطط في عام ٢٠١٨ وتم نشرها على الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني. هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي من ٣٣,١٪ في عام ٢٠١٧ مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى ٤١,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من ٥٣٪ إلى ٣٥٪.

وعلى صعيد نشر وتعميق المعرفة المالية فقد بدأ البنك المركزي الأردني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية المجتمعية في جميع قطاعات المجتمع الأردني، وذلك بإدراج مادة الثقافة المالية المجتمعية كمادة مستقلة ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم من الصف السابع وحتى الصف الثاني عشر.

وفي اطار حرص البنك المركزي الأردني على تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في التعامل مع عملاء البنوك والمؤسسات المالية، فقد تم تعديل قانون البنك المركزي الأردني بتوسيع نطاق مهامه ليشمل وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة وزيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية، وعليه قام البنك المركزي الأردني في بداية عام ٢٠١٧ بتأسيس وحدة تنظيمية مستقلة تعنى بوضع الاجراءات اللازمة التي تضمن حصول عملاء البنوك والمؤسسات المالية على معاملة عادلة وبشفافية في التعاملات وكذلك الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبكلفة مناسبة وجودة عالية.

رفع مستوى جودة خدمات البنك

استمر البنك بأتمته الخدمات التي يقدمها لجميع متلقي الخدمة لإضافة قيمة لصالحهم وضمان أعلى مستويات أمن وحماية معلومات الخدمات التي يقدمها من خلال الموقع الالكتروني او الانظمة الالكترونية. كما عمل البنك على دعم المبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية، خاصةً التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تعزيز الامن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام، وذلك في ضوء ما شهده الأردن من تطور في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار. حيث أطلق البنك المركزي الأردني في بداية عام ٢٠١٨ الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox) وذلك بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي. كما أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٨/٢/٦ تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي لمحاولات الهجوم الألكتروني بحرفية وتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحفيزها على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني.

الفصل الخامس

الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية

١,٥ الأهداف الوطنية

قام البنك بتحديد الأهداف الوطنية المرتبطة بعمله في ظل إطار العمل الذي تقدمه وثيقة الأردن ٢٠٢٥ (رؤية واستراتيجية وطنية) كون أن هذه الوثيقة تضمنت المبادرات الملكية السامية وجميع المبادرات السابقة مثل الأجندة الوطنية، ووثيقة كلنا الأردن ووثيقة الأردن أولاً، بالإضافة إلى أولويات عمل الحكومة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ومؤشرات التنافسية ونتائج مراجعة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٩ وبحيث تعكس هذه الأهداف توجه المملكة في خطواتها المستقبلية لبناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام، وبناء على ذلك فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢ خمسة أهداف وطنية وذلك بإضافة الهدف الوطني "المساهمة في تعزيز التحول الإلكتروني والاقتصاد الرقمي" انسجاماً مع التوجة الحكومي لتعزيز التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتتمثل الأهداف الوطنية الخمسة بما يلي:

الهدف الوطني الاول	المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي والاستقرار المالي والنقدي
الهدف الوطني الثاني	دعم محركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية وبيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار
الهدف الوطني الثالث	دعم المشاريع الانتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة
الهدف الوطني الرابع	الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين
الهدف الوطني الخامس	المساهمة في تعزيز التحول الالكتروني والاقتصاد الرقمي

٢,٥ الاهداف الاستراتيجية

للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية ، فقد التزم البنك المركزي الأردني بمسار متواصل من التعلم والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التحديات الناشئة، وسيدعم تحقيق هذه الغاية أهداف استراتيجية واضحة المعالم تم تحديدها استناداً الى الأهداف والمهام الرئيسة للبنك المركزي الأردني المنصوص عليها في قانونه والاطلاع على الأهداف الاستراتيجيه للعديد من البنوك المركزية العالمية وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين للبنك. وعليه، فقد شملت الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢ أحد عشر هدفاً استراتيجياً بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستقبلي مستدام لضمان قيام قطاع مالي حيوي ومتنوع يتمتع بمرونة تمكنه من مواجهة المخاطر غير المتوقعة والتطورات السلبية.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني:

الهدف الاستراتيجي الأول

المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني

المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة هو المهمة الرئيسية للبنك المركزي الأردني ولتحقيق ذلك يقوم البنك المركزي الأردني بإتباع سياسة نقدية حصيفة تتمثل بمجموعة من التدابير والإجراءات وإمتلاك الأدوات التي تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال إطار تشغيلي للسياسة النقدية والذي تم وضعه وفقاً لأفضل الممارسات الدولية حيث يتم اتباع اسلوب الادارة غير المباشرة في ادارة السياسة النقدية واستخدام ادوات تشغيلية لإدارة سياسته النقدية كإدارة هيكل أسعار الفائدة ضمن الحدود المستهدفة في نظام المنافذ (Interest Rate Corridor)، وإبقاء الاحتياطيات الفائضة (Excess Reserves) ضمن الحدود المستهدفة. كما ويعمل على تطوير وتحسين طرق تحليل البيانات الخاصة بالسياسة النقدية بما يعزز من كفاءة القرارات الخاصة بالسياسة النقدية.

الهدف الاستراتيجي الثاني

المساهمة في المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي

يعمل البنك المركزي الأردني على تعزيز منعة وسلامة الجهاز المصرفي والمالي وصولا إلى قطاع مصرفي ومالي يعمل بكفاءة وتنافسية عالية، كما يسعى إلى التحقق من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية وتعزيز الإطار القانوني اللازم لإدارة الأزمات المصرفية بشكل فعال، وتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل البنوك مع عملائها بما يعزز تنافسية القطاع المصرفي ويساهم في حمايته من مخاطر السمعة. هذا ويعمل البنك على تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال الرقابة الاحترازية الجزئية (Micro Prudential Supervision) على البنوك والشركات المالية وذلك للتحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي، بالاضافة الى الرقابة الاحترازية الكلية (Macro Prudential Supervision) وذلك من خلال مراقبة المخاطر النظامية التي من الممكن ان يكون لها اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، هذا ويواصل البنك المركزي الأردني مراجعته لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية لمواكبة آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بالمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي.

الهدف الاستراتيجي الثالث

إدارة احتياطيات المملكة من الذهب والعملات الأجنبية

يعمل البنك المركزي الأردني على إدارة احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب بما يلبي أهداف الأمان بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية، وكذلك تلبية حاجات الحكومة والجهاز المصرفي من العملات الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية من الحكومة وتسديد المدفوعات.

الهدف الاستراتيجي الرابع

المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة

يعمل البنك المركزي الأردني على تشجيع النمو الاقتصادي في المملكة وذلك من خلال تقديم الدعم بصورة مباشرة او غير مباشرة لعدد من القطاعات المهمة في عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال إطلاق عدد من البرامج والمبادرات لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية .

الهدف الاستراتيجي الخامس

المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني وتطبيق سياسة العملة النظيفة لضمان تحسين نوعية العملة الورقية المتداولة

استمر البنك بتبني سياسة النقد النظيف حيث استمر بتصميم وطباعة أوراق النقد الأردني وسك المسكوكات المتداولة والتذكارية وكذلك المتعلقة بسحب الإصدارات القديمة من التداول، والقيام بكافة العمليات المتعلقة بطرح أوراق النقد والمسكوكات الأردنية للتداول كالفرز والعد والتجميع والتثقيب والإتلاف، وإدارة مخزون البنك من النقد الأردني وتوفير احتياجات السوق الاردني من الاوراق النقدية والمسكوكات وتخفيض مخاطر التزييف من خلال وضع البرامج التي تهدف الى توعية الجمهور بالاضافة الى التعاون مع الجهات المختصة لمحاربة اعمال التزييف.

الهدف الاستراتيجي السادس

الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني

إن من الأدوار الهامة التي يتولاها البنك المركزي الأردني هو دور الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني وذلك من خلال رصد وتقييم أطر وممارسات إدارة المخاطر لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وضمان امتثال الشركات المالية التي تقدم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للتشريعات الناظمة لها؛ للحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني وكافة مكوناته، وكذلك قيامها باعتماد أساليب كفؤة ومناسبة لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها، وأن لديها الحوافز والضمانات الكافية لمواجهة تلك المخاطر، مع النظر إلى أهمية وجود العمل الجماعي على مستوى جميع المشاركين فيما بينهم بهذا المجال؛ كون أن المخاطر التي قد يتعرض لها أحد المشاركين ترتبط بسلوك جميع المشاركين وتؤثر عليهم وعلى منظومة الدفع ككل. كما يقوم البنك المركزي الأردني برصد وتقييم وتشجيع الابتكار وتنظيم التكنولوجيا المالية المناسبة؛ التي من شأنها تقليل تكلفة تقديم الخدمات المالية، وتعزيز تطور الخدمات القابلة للتشغيل المتبادل سعياً في تحقيق التوافقية التامة فيما بينها، وأثر ذلك في تعزيز التعاون والمنافسة في السوق.

الهدف الاستراتيجي السابع

تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي ونشر وتعميق الثقافة المالية والمصرفية

تُعتبر حماية مصالح المستهلك المالي عنصراً أساسياً ضمن استراتيجة البنك المركزي الأردني وإطاره الرقابي، ولكي يعمل القطاع المصرفي والمالي بطريقة سلسة وفعالة، يجب أن يشعر المستهلك بالثقة في المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية، والحماية التي يوفرها الإطار الرقابي، وبهذا الصدد يتولى البنك المركزي الأردني العمل على زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية ووضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني مع عملائها بما يعزز تنافسية هذه المؤسسات ويساهم في حمايتها من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية وبما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي وحماية حقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية وصونها.

الهدف الاستراتيجي الثامن

تعزيز الاشتمال المالي في المملكة

بعد الأزمة المالية العالمية بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية ينصب على موضوع الاشتمال المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئة المحرومة والمستهدفة من النظام المالي، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وكذلك حماية المستهلك المالي. ومن هذا المنطلق، تم اعتماد هذا الهدف الجديد، ليس فقط من خلال الأعمال المتعلقة بالعرض مثل التدابير التي تسمح بالنفاذ إلى التمويل ولكن أيضاً من خلال الأعمال المتعلقة بالطلب كتعزيز التثقيف المالي.

الهدف الاستراتيجي التاسع

رفع مستوى جودة خدمات البنك والحفاظ على مستوى مقبول من أمن معلوماته

يحرص البنك المركزي على رفع درجة رضا متلقي الخدمة والشركاء من خلال المحافظة على جودة وفاعلية عملياته ومواكبة المستجدات التكنولوجية لتقديم الخدمة لعملائه بأسلوب عصري سريع وآمن. وفي سبيل ذلك يقوم البنك بتطوير عملياته بهدف تقديم الخدمة للعملاء بطريقة كفؤة مع الحفاظ على مستويات أمن المعلومات المقبولة، وفي سبيل ذلك يواكب البنك المركزي المستجدات والتقنيات التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تطوير سياسات وإجراءات أمن المعلومات ووضع الآليات المناسبة لتفعيلها بهدف تحقيق مستويات الأمن المرجوة لدى تقديم الخدمات المالية.

الهدف الاستراتيجي العاشر

دعم مبادرات الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي

شهد الأردن تطوراً كبيراً في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، نتيجة امتلاك الأردن بيئة استثمارية تدعم الابتكار وارتفاع الطلب على التكنولوجيا المالية في السوق الأردني، وبهذا الصدد فقد أعلن البنك المركزي الأردني دعمه للمبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية، خاصةً التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تعزيز الأمن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني أطلق في بداية عام ٢٠١٨ الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (Fintech Regulatory Sandbox) وذلك بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي.

الهدف الاستراتيجي الحادي عشر

المساهمة في تعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي وشركات المعلومات الائتمانية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني والاستجابة لها

مع الابتكارات المستحدثة ونماذج الأعمال الجديدة في القطاعين المالي والمصرفي، أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر لصد ومنع أي هجوم الكتروني قد تتعرض له المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة، وبهذا الصدد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي لمحاولات الهجوم الإلكتروني بحرفية وتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحفيزها على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني.

الهدف الاستراتيجي الثاني عشر

المساهمة في تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

يسعى البنك المركزي إلى إيجاد بيئة مالية واقتصادية سليمة وذلك من خلال التعاون مع كافة الجهات المعنية المحلية والدولية، وتكاتف الجهود والالتزام الجاد من جميع الفاعلين في القطاعات المختلفة لمنع المجرمين والمنظمات الإرهابية من امتلاك الوسائل اللازمة لتنفيذ عملياتهم الاجرامية والإرهابية، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء الأولوية للمضي قدما في تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الجهات الخاضعة لرقابته انطلاقا من الدور الأساسي والمحوري والإيجابي في الكفاح الدولي ضد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تضطلع به المملكة والجهود الحثيثة للالتزام المستمر بالمعايير الدولية.

٣,٥ الأهداف التشغيلية

ينبثق عن الاهداف الاستراتيجية التي يسعى البنك لتحقيقها أهداف تشغيلية سيعمل البنك على تحقيقها خلال فترة الخطه الإستراتيجية وذلك لضمان تحقيق أهدافه الاستراتيجية والوطنية وقد تم تحديد هذه الأهداف في ضوء نتائج تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية، وبالاستفادة من نقاط القوة والفرص، ومعالجة نقاط الضعف ومنع وقوع التهديدات أو الحد من آثارها حال وقوعها. وقد روعي عند تحديد الاهداف التشغيلية بان تكون هذه الاهداف محددة، وقابلة للقياس، وممكن تحقيقها، ومحددة بإطار زمني. وللتأكد من واقعية هذه الاهداف فقد تم الطلب من جميع الوحدات التنظيمية في البنك وبالاخص تلك الوحدات التي لها علاقة بالاهداف الاستراتيجية تحديد اهدافها التشغيلية وبحيث يتم اشتقاق هذه الأهداف من الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل الوحدات التنظيمية. علاوة على ذلك فقد تم تحديد مؤشرات اداء واضحة ومفهومة وقابلة للقياس لكل هدف تشغيلي بهدف تقييم مستوى تحقيق كل هدف تشغيلي وذلك لتحديد الانحرافات وتفسيرها وتوضيح اسبابها.

(ملحق ٢: مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبنك المركزي الأردني للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢).

الفصل السادس

الاستراتيجيات المساندة

بالاضافة الى هذه الخطة الاستراتيجية فانه يوجد لدى البنك المركزي الاردني عدد من الاستراتيجيات المسانده والتي تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك المركزي وهذه الاستراتيجيات هي

استراتيجية الاشتمال المالي (٢٠١٨-٢٠٢٠)

قام البنك المركزي الأردني في عام ٢٠١٥ بالتوجيه والإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في المملكة، والتي تضم عدة شركاء رئيسيين من كافة القطاعات؛ وتستهدف الاستراتيجية بشكل خاص تحقيق الاشتمال المالي للشباب، والنساء، واللاجئين، وذوي الدخل المحدود، والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويلتزم البنك المركزي الأردني والشركاء الرئيسيون بموجب الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (٢٠١٨-٢٠٢٠) بتعزيز الاشتمال المالي للأفراد والشركات في المملكة بشكل سليم وحصيف ويرتكز على أسس علمية قائمة على الأدلة والدراسات، ويأخذ بعين الاعتبار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. حيث حظي مفهومي النمو الشامل والتنمية المستدامة بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، على اعتبارهما نموذجاً للسياسات الموجهة نحو تحقيق التنمية في الدول النامية والناشئة وإلى جانب ذلك، فقد تزايد الإدراك العام بأهمية التمويل الشامل ودوره المحوري في عملية التنمية، فضلاً عن ضرورة تحسين مستويات الاشتمال المالي في تلك الدول، وذلك من أجل تسخير كافة الامكانيات للاستفادة القصوى من التمويل في تحقيق النمو والتنمية الشاملين. وفي هذا السياق، فقد قامت مجموعة العشرين (G20) وضمن قمة (Pittsburgh) في عام ٢٠٠٩، بإدراج الاشتمال المالي كمحور أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، كما عمل البنك الدولي على إطلاق مبادرة تهدف إلى تعزيز الاشتمال المالي حول العالم، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٢٠. وفي سياق متصل، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول من عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة؛ بحيث تم التركيز على أهمية الاشتمال المالي ودوره الفعال في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تم إعدادها في كانون أول من عام ٢٠١٥.

استراتيجية أمن المعلومات والأمن السيبراني

انطلاقا من نهج التخطيط الاستراتيجي للبنك المركزي الأردني كمنهج يساعد على ديمومة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني والمتضمنة الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني بالإضافة إلى رفع مستوى جودة خدمات البنك والحفاظ على مستوى مقبول من أمن معلوماته، وحيث أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تعد من أهم الموجودات لأي مؤسسة، فهناك حاجة ملحة لحماية تلك المعلومات خلال دورة حياتها كاملة، ومن أهم عوامل الحفاظ على أمن المعلومات هو بناء الاستراتيجيات ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لحمايتها بطريقة مؤسسية فاعلة.

وتمثل استراتيجية أمن المعلومات والأمن السيبراني خارطة الطريق للمضي قدما نحو تعزيز أمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك المركزي الأردني في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وترتكز هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي على عناصر أمن المعلومات الأساسية وهي السرية والتكاملية والتوافرية، كما وتوضح ما سيقوم به البنك للتقدم نحو تحقيق الأهداف وضمان سرية وتكاملية وتوافرية المعلومات.

استراتيجية إدارة الموارد البشرية

انطلاقا من إدراك البنك المركزي لأهمية العنصر البشري في عملية التنمية والتطوير ولرفع وتعزيز كفاءة العاملين، أولى البنك اهتماما كبيرا لتطوير الموارد البشرية من خلال اعتماد استراتيجية خاصة بذلك حيث تضمنت هذه الاستراتيجية ما يلي:

- استقطاب وتوفير العناصر البشرية القادرة والكفؤه.
- تحفيز الموارد البشرية والاحتفاظ بها.
- رفع كفاءة جميع العاملين في البنك من خلال التدريب والتأهيل.
- المحافظة على هيكل تنظيمي مرن وفعال يمكن البنك من تنفيذ كافة المهام المناطة به بفعالية وفقاً لمتطلبات ومستجدات العمل.
- استقطاب وتوفير العناصر البشرية القادرة والكفؤة من خلال التنبؤ بالإحتياجات الفعلية من الموارد البشرية بما يتناسب ومتطلبات العمل.
- رفع كفاءة إجراءات إدارة الموارد البشرية باستخدام أحدث التقنيات.

استراتيجية تقنية المعلومات

ان الهدف من هذه الاستراتيجية هو توفير وادامة الخدمات التقنية وفق انسب المعايير الدولية وافضل الممارسات للحفاظ على جودة المعلومات من خلال مواكبة التطورات التقنية وتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية، وبشكل يؤدي إلى تحقيق البنك المركزي الأردني لأهدافه. ومن أهم المحاور التي تستند عليها استراتيجية تقنية المعلومات ما يلي:

- أتمتة نشاطات البنك المركزي الأردني.
- الجاهزية الإلكترونية والبنية التحتية الالكترونية المتطورة.
- تحديث الـ (Servers&Networks) ورفع كفاءة شبكة المعلومات.
- تطوير خطة التعافي من الكوارث.
- تطوير الموقع الإلكتروني للبنك.
- رفع مهارات وكفاءة العاملين في نظم المعلومات.
- المساهمة في تطوير وتقديم الخدمات الالكترونية لعملاء البنك.
- تطوير أنظمة الحماية.
- تطوير الإرشادات والتعليمات لمتلقي الخدمة لتصبح آلية ومرئية.

استراتيجية تطوير الإدارة المالية

تهدف هذه الاستراتيجية الى ما يلي:

- تطوير الإدارة المالية في البنك.
- اعداد التقارير المالية لتزويد متخذي القرارات بالمعلومات الملائمة واللازمة لاتخاذ القرارات.
- توفير وتخصيص وتوزيع الموارد المالية للبنك (الأصول غير المالية المنقولة) بكفاءة وفاعلية بهدف الاستغلال الأمثل لها.
- إدارة أنظمة تبادل المراسلات المالية الواردة والصادرة عن البنك وتوفير افضل الضوابط الرقابية لسياسة الدخول على نظام المراسلات المالية بما يتفق مع سياسات الامن والحماية المتبعة في البنك.
- المساهمة في نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية من خلال تقديم الدعم المادي لمعهد الدراسات المصرفية.

استراتيجية تطوير العمليات الإدارية وإدارة المواد والمعدات والخدمات اللوجستية

تهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير احتياجات الوحدات التنظيمية من الأبنية والإنشاءات والتجهيزات الثابتة، والمحافظة عليها بالإضافة إلى تنفيذ العمليات الإدارية وتوفير الخدمات اللوجستية اللازمة لتسيير أعمالها من أجل خدمة أهدافه، وتشكل هذه الاستراتيجية الإطار المنظم لإدارة المباني والمعدات والموارد بطريقة مستدامة وفعالة وغير مكلفة تهدف إلى تحقيق حفظ طويل الأجل لقيمتها وتضمن سلامة كافة الأصول المادية وإجراء الصيانة الفاعلة لها والمحافظة على الصحة والسلامة العامة وتقليل الآثار السلبية على البيئة المحلية باستخدام الطرق والوسائل السليمة بيئيا والآمنة بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتقليل من الاستهلاك وترشيده.

استراتيجية تطوير اداره النقد

تهدف هذه الاستراتيجية الى ما يلي:

- تأمين الكميات الكافية من أوراق النقد والمسكوكات وبالفئات المطلوبة لتلبية حاجات الجمهور في الظروف الطبيعية والاستثنائية.
- توعية الجمهور بمواصفات النقد والعلامات الأمنية.
- إدارة النقد بما يضمن جودته وسحب النقد غير الصالح من التداول بسرعة وكفاءة.
- الحفاظ على النقد الوطني من مخاطر التزييف بتضمينه علامات أمنية عالية مواكبة لأحدث التطورات في تكنولوجيا طباعة النقد.
- الحفظ الأمين لصالح البنك وعملائه.
- إدارة متحف النقد وتوثيق الإرث الحضاري والثقافي للنقد الذي تم تداوله على الأرض الأردنية.
- تخليد المناسبات الوطنية والدينية والقومية والعالمية من خلال إصدار المسكوكات التذكارية وتسويقها.
- ضبط الجودة من خلال فحص واختبار عينات أوراق النقد والمسكوكات المتداولة والتذكارية للتأكد من مطابقتها للمواصفات والصفات والنواحي الفنية بالاعتماد على متطلبات البنك المركزي و/أو المعايير الدولية (ISO).
- تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) في الدائرة من خلال توظيف العمليات الإدارية بشكل سليم لضمان تحقيق الجودة بأقل تكاليف وأقل مجهود وبشمولية عالية.

الفصل السابع

تنفيذ الاستراتيجيات وخطط وبرامج العمل التنفيذية

تنفيذ الاستراتيجيات وخطط وبرامج العمل التنفيذية

لضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية فان البنك المركزي الأردني يقوم على ما يلي:

- إعداد خطط العمل

لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها تقوم الوحدات التنظيمية بوضع خطط عمل، توضح النشاطات الرئيسة والبرامج والمشاريع التي ستعمل على تنفيذها و التي تساهم في تحقيق الاهداف التشغيليه للبنك و بالتالي تحقيق اهداف البنك الاستراتيجيه، بالإضافة إلى تحديد الموارد المالية والبشرية المطلوبة.

- قياس مستوى الإنجاز

لقياس ومراقبة مستوى الإنجاز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، قام البنك بوضع مؤشرات لقياس الأداء، وتتولى الوحدات التنظيمية المعنية مراجعتها وإعداد التقارير بصورة دورية ورفعها للإدارة العليا.

- المتابعة والتقييم

تتم عمليات المتابعة والتقييم من خلال عمل اللجان الدائمة كاللجنة الاستشارية ولجنة عمليات السوق المفتوحة ولجنة الاستثمار ولجنة التسليف. فاستناداً الى منهجية المتابعة والتقييم ولقياس مدى التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الاستراتيجية ومقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المخطط له، تم وضع مؤشرات أداء تتولى الوحدات التنظيمية متابعتها. وتتولى لجنة التخطيط الاستراتيجي متابعة مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية من خلال مراقبة مؤشرات الأداء وتحديد الانحرافات عن تحقيق تلك الأهداف ورفع التقارير حولها إلى الإداره العليا.

- إدارة المخاطر

إدراكا من البنك لأهمية التعامل مع المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف الاستراتيجية قبل وقوعها والتقليل من آثارها حال وقوعها، قام البنك بتطوير وثيقة الاطار العام لادارة المخاطر الكلية في البنك المركزي الأردني حيث حدد البنك مجموعة من المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية كما حدد احتمالية حدوثها ومدى التأثير وذلك حسب أفضل الممارسات في البنوك المركزية العالمية. بالاضافة إلى ذلك فإن هنالك منهجيات لادارة المخاطر التشغيلية وتتمثل في التعليمات التطبيقية لادارة المخاطر التشغيلية والتعليمات التطبيقية لبيانات الاحداث التشغيلية.

وكما تتولى دائرة التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك وتعمل على رفع توصيات بنتائج فحصها وتقييمها وتحليلها لإدارات البنك المختلفة بهدف مساعدتها على النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

الـمـلاحـق

ملحق رقم (١)
الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني

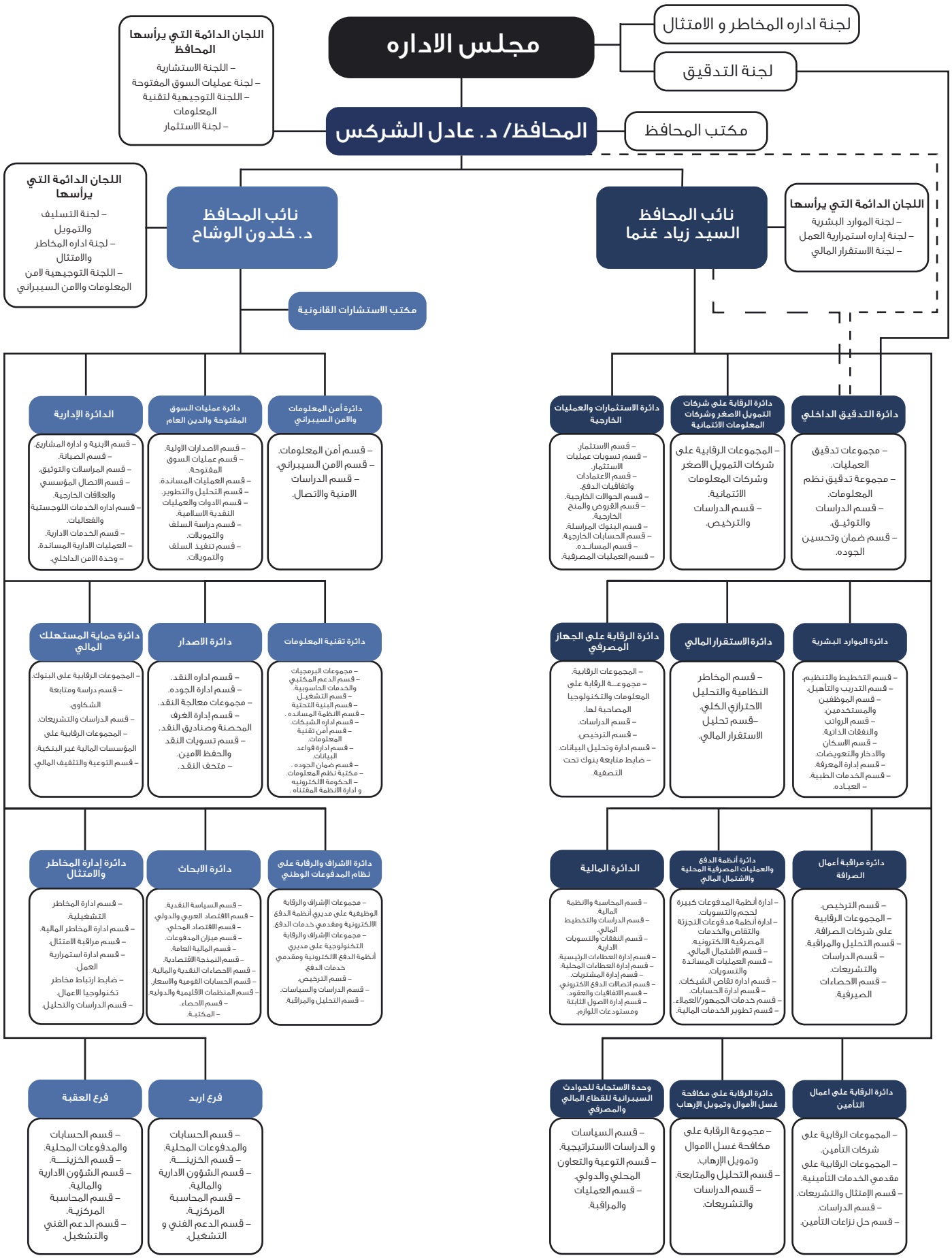

ملحق رقم (٢)

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبنك المركزي الأردني للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف التشغيلية (الإجراءات اللازم اتخاذها)	مؤشر الهدف التشغيلي
المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني	ان يتلاءم معدل وسعر الفائدة مع متطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.	استقرار سعر اقراض ما بين البنوك لأجل ليلة واحدة.
	تفعيل أدوات البنك المركزي المختلفة للتأثير على السيولة ومكوناتها بما يحقق الاستقرار النقدي.	الهامش بين سعر الانتربنك المستهدف (Targeted Interbank Rate) وسعر فائدة الـ Fed Target Funds.
	استقرار المستوى العام للأسعار.	معدل التضخم في حدود مقبولة.
	ثبات سعر صرف الدينار الأردني.	تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.
	المحافظة على مستوى آمن من الاحتياطيات الأجنبية.	تغطية اجمالي الاحتياطات الأجنبية لمستوردات المملكة.
المساهمة في المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي	الرقابة على البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية.	– اعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك. – متابعة عدد من النسب والمؤشرات.
	العمل على تعزيز ادارة المخاطر لدى البنوك.	حجم الخسائر الناتجة عن ضعف إدارة المخاطر التشغيلية.
	اصدار التشريعات والتعليمات وفقا لأفضل الممارسات المصرفية السليمة.	عدد التعليمات الصادرة والمعدلة.
	اصدار النشرات والتقارير الخاصة بالقطاع المصرفي.	نشر مؤشرات عن متانة القطاع المصرفي لفروع الأردن.
	إعداد الدراسات المتعلقة بالبنوك على المستوى الإجمالي.	– إعداد الدراسات الدورية حول أداء الجهاز المصرفي. – إعداد الدراسات حول التركزات الائتمانية لكبار العملاء وعلى المستوى الإجمالي للبنوك.
	الحد من ممارسة نشاط الصرافة دون ترخيصها.	متابعة ما يرد للبنك المركزي حول التعامل بالعملات الأجنبية بدون ترخيص.
	المساهمة في تحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية من خلال مراقبة اتجاه اسعار العملات الاجنبية في السوق.	الهامش السعري للدولار الأمريكي في سوق الصرافة عن السعر الرسمي.
	مدى التزام الصرافين بأحكام قانون أعمال الصرافة وتعليمات أعمال الصرافة النافذة.	عدد المخالفات المضبوطة على شركات الصرافة.
	تعديل التعليمات والتشريعات وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بقطاع الصيرفة.	اصدار التعليمات والتشريعات واعداد الدراسات المتعلقة بقطاع الصيرفة.
	رفع كفاءة شركات الصرافة وتعزيز مركزها المالي.	معدل رؤوس أموال شركات الصرافة.
	الرقابة على شركات التمويل الأصغر بما يكفل سلامة مراكزها المالية.	القيام بزيارات ميدانية لشركات التمويل الأصغر المرخصة.
	الرقابة على شركات التمويل بما يكفل سلامة مراكزها المالية.	دراسة طلبات الترخيص و/أو توفيق أوضاع شركات التمويل (إن وجدت).
	الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية.	اجراء زيارة ميدانية لشركة كريف الأردن.
	توسيع المظلة الرقابية للبنك المركزي لتشمل المؤسسات المالية غير البنكية.	إعداد المرجعية القانونية لرقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية غير البنكية.
	الرقابة على قطاع التأمين والاشراف عليه بما يكفل سلامة مركزه المالي وضمان الالتزام بأصول ممارسة المهنة.	– نسبة تطبيق خطة التفتيش الميداني على شركات التأمين. – نسبة تطبيق خطة التفتيش الميداني على مقدمي الخدمات التأمينية. – مراقبة نسبة هامش الملاءة لشركات التأمين.
	اصدار النشرات والتقارير الخاصة بقطاع التأمين.	اصدار التقرير السنوي لقطاع التأمين.
	إصدار التشريعات المتعلقة بأعمال التأمين لضمان مواكبتها لآخر التطورات في قطاع التأمين والممارسات الدولية الفضلى.	نسبة التشريعات المتعلقة بأعمال التأمين التي تم مراجعتها و/أو اصدارها.
	تأطير حماية المستهلك المالي تشريعياً.	اصدار التعليمات لتوفير البيئة التشريعية اللازمة لحماية المستهلك المالي والمصرفي.
	دراسة مدى تناسب نمو الائتمان (دورة الائتمان) مع النشاط الاقتصادي واحتساب هامش رأس المال الوقائي لمواجهة التقلبات الدورية.	التأكد من عدم وجود فجوة ائتمان مرتفعة وفي حال وجودها يفرض على البنوك هامش رأس المال الوقائي لمواجهة التقلبات الدورية.
	اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية للجهاز المصرفي.	التأكد من وجود رأسمال كافٍ لمواجهة الصدمات المحتملة.
	متابعة الأوضاع المالية لقطاع الشركات المقترضة من البنوك واجراء اختبارات تحمل لأهم وأكبر هذه الشركات.	التأكد من قدرة هذه الشركات على تحمل الصدمات.
	تحديث قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً D-SIB's، واحتساب رأس المال الإضافي المطلوب منها.	تحديث قائمة البنوك المهمة محلياً واحتساب رأس المال الإضافي المطلوب منها.
	تحديث خارطة المخاطر (Heat Map) للنظام المالي.	تحديث ومراقبة مواطن الضعف والقوة لدى النظام المالي.
	مراقبة مديونية الأفراد لدى القطاع المصرفي في الأردن ومتابعة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم (DBR).	التأكد من عدم ارتفاع نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل ملحوظ خاصة بما يزيد عن ٥٠٪.
	متابعة نسب الديون غير العاملة حسب القطاعات الاقتصادية.	التأكد من عدم تركز الديون غير العاملة ضمن قطاعات اقتصادية تعرض البنوك لها مرتفع.

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف التشغيلية (الإجراءات اللازم اتخاذها)	مؤشر الهدف التشغيلي
ادارة احتياطات المملكة من الذهب والعملات الاجنبية	تلبية حاجات الحكومة والجهاز المصرفي من العملات الأجنبية.	القدرة على تلبية حاجة الحكومة والجهاز المصرفي من العملات الأجنبية بنسبة ١٠٠٪.
	تمويل عمليات التجارة الخارجية للحكومة وتسديد المدفوعات.	القدرة على تلبية تمويل التجارة الخارجية للحكومة وتسديد المدفوعات بنسبة ١٠٠٪.
	استثمار موجودات المملكة من الذهب والعملات الأجنبية.	القدرة على تحقيق عائد اعلى او مساوي لمقياس الأداء المعتمد في ظل الظروف الطبيعية.
المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة	تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات الاستقرار النقدي ومن ثم النمو الاقتصادي.	كلفة التمويل للقطاعات الاقتصادية.
	تعزيز قدرة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل بالكلف والآجال المناسبة.	نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الى اجمالي تسهيلات البنوك.
	منح شركات التأمين موافقات على تسويق المنتجات التأمينية الجديدة.	عدد المنتجات التأمينية الجديدة التي تم الموافقة عليها.
المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني وتطبيق سياسة العملة النظيفة لضمان تحسين نوعية العملة الورقية المتداولة	توفير احتياجات الاقتصاد من العملة الورقية والمعدنية والمحافظة على التركيبة الهيكلية لفئات العملة المصدرة.	كفاية المخزون المحلي والاستراتيجي.
	درجة جودة اوراق النقد في التداول.	الحفاظ على جودة أوراق النقد المصدرة وسحب غير الصالح من التداول.
	حماية العملة من التزييف والتزوير.	نسبة النقد المزيف.
	الحفاظ على الثقة في النقد الأردني من خلال تطوير العلامات الأمنية والمواصفات لفئات النقد.	عدد العلامات الأمنية.
الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني	رفع كفاءة أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وتعزيز الوصول والمشاركة.	نسبة الإنجاز في تنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسويات المدارة والمشغلة من قبل البنك المركزي وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
	نشر البيانات الإحصائية الخاصة بأنظمة الدفع لتعزيز مبدأ الافصاح.	اعداد التقارير الدورية حول أنظمة الدفع والتقاص والتسويات ونشرها بالشكل الذي يخدم الأطراف ذات العلاقة من الباحثين ومتخذي القرار وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
	التنظيم والترخيص والاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني للتحقق من سلامة وكفاءة مكوناته وضمان استمراريته.	– اصدار كافة التشريعات ذات العلاقة التي تكفل توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفؤة. – عدد الجولات التفتيشية التي تمت استنادا لخطة الاشراف والرقابة السنوية على نظام المدفوعات الوطني ومكوناته.
	الرقابة المكتبية لبيانات نظام المدفوعات الوطني.	أتمتة أعمال جمع البيانات وتحليلها لبيانات نظام المدفوعات على الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي.
	المساهمة في نشر وتجذير ثقافة الوعي الأمني على مستوى البنك ومؤسسات القطاع المالي والمصرفي.	توعية الموظفين في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني.
تعزيز الاشتمال المالي في المملكة	المساهمة في تعزيز الشمول المالي.	تقييم ومتابعة تنفيذ الأنشطة المطلوبة ضمن خطة العمل الخاصة بتنفيذ استراتيجية الشمول المالي فيما يتعلق بمحور التمويل الأصغر.
	دراسة التسهيلات الممنوحة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	نسبة اجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الى اجمالي تسهيلات القطاع الخاص.
	تعزيز الوصول والاستخدام المستدام للخدمات والمنتجات المالية المختلفة.	اعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والقيام بالأنشطة ذات العلاقة وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
	المساهمة في زيادة الاشتمال المالي وبما يحقق تقديم خدمات صيرفيه متطورة وآمنة.	عدد الموافقات النهائية لشركات أو فروع شركات الصرافة.
	المساهمة في زيادة انتشار خدمات مالية الكترونية آمنة وفعالة في المملكة.	– ترخيص شركات خدمات الدفع الالكتروني والتحويل الالكتروني للاموال والرقابة عليها. – أتمتة أعمال جمع البيانات وتحليلها للمراقبة الفاعلة على بيانات شركات الدفع والتحويل الإلكتروني.
	المساهمة في تعزيز الشمول التأميني مع قطاع التأمين.	عقد اجتماعات مع شركات التأمين للتشاور بآليات ومبادرات تعزيز التوعية التأمينية.

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف التشغيلية (الإجراءات اللازم اتخاذها)	مؤشر الهدف التشغيلي
تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي ونشر وتعميق الثقافة المالية والمصرفية	نشر وتعميق المعرفة والثقافة والوعي المالي بين كافة فئات المجتمع.	– عدد النشاطات التي تقوم بها دائرة مراقبة أعمال الصرافة لنشر وتعميق المعرفة المالية والصيرفية. – عدد النشاطات السنوية التي تقوم بها دائرة الاشراف على نظام المدفوعات الوطني في سبيل نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية. – نشر مواد تثقيفية لزيادة الوعي المالي والمصرفي لدى المواطنين. – اعداد وتنسيق ورشات عمل حول الخدمات المالية والرقمية وإطلاق الحملات التوعوية الخاصة بالاشتمال المالي وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
	جمع ونشر البيانات الاحصائية حول اداء قطاع المدفوعات في المملكة وانعكاساته على بيئة الاقتصاد المحلي.	نشر التقرير السنوي لنظام المدفوعات الوطني في الأردن مرة واحدة سنويا.
	المساهمة في تعزيز حماية المستهلك المالي لدى شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال.	اصدار التعليمات التنظيمية لحماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال.
	المساهمة في تعزيز حماية المستهلك المالي لدى شركات التمويل الأصغر.	التأكد من مدى امتثال شركات التمويل الأصغر لأحكام تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم (٢٠١٨/١٥) خلال الزيارات الميدانية لشركات التمويل الأصغر.
	اصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي.	نشر تقرير الاستقرار المالي.
	المعيار الخاص بنشر البيانات SDDS.	الالتزام الزمني بنشر اهم المؤشرات الاقتصادية.
	دعم معهد الدراسات المصرفية.	مبلغ نقدي بناء على معادلة احتساب خاصة.
	تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها بما يعزز الثقة بين الطرفين ويضمن عدم تعرض العملاء للإجحاف سواء من حيث التسعير أو التحصيل.	اعداد خطة رقابية مكتبية وميدانية وتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية فيما يخص قضايا حماية المستهلك المالي.
	تعزيز رضا عملاء القطاع المالي من خلال تطوير آلية فعالة لمعالجة الشكاوى وحل النزاعات.	تطبيق آلية فعالة لمعالجة جميع شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية الواردة للبنك المركزي.
	تعزيز التثقيف والتوعية التأمينية وحماية حقوق حملة عقود التأمين والمستفيدين منها.	إعداد خطة التوعية وتطبيقها بموجب آلية فعالة.
	النظر في الشكاوى المقدمة من المؤمن لهم والمستفيدين والمتعلقة بأي من أعمال التأمين والبت فيها.	نسبة حل الشكاوى دون اللجوء لإجراء قانوني.
دعم مبادرات الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي	وجود بنية تحتية متينة من أنظمة إلكترونية لتقديم خدمات الدفع في المملكة.	ترخيص شركات خدمات الدفع الإلكتروني التي تقوم بإدارة أنظمة الدفع الإلكترونية.
	المساهمة في دعم وتعزيز البيئة التشريعية لخدمات الدفع الرقمية المبتكرة.	نسبة الدراسات المرفوعة ذات العلاقة بدعم وتعزيز بيئة خدمات الدفع الرقمية المبتكرة وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
رفع مستوى جودة خدمات البنك والحفاظ على مستوى مقبول من أمن معلوماته	استكمال أتمتة اعمال البنك المطلوب أتمتتها.	– نسبة اعمال دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي التي تم اتمتتها إلى الأعمال المطلوب أتمتتها (البيانات الافرادية والاجمالية). – تطوير وبرمجة عمليات التفتيش الميداني على الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.
	الارتقاء بجودة الخدمات الالكترونية المصرفية المقدمة لعملاء البنك المركزي من القطاع الحكومي.	نسبة الإنجاز في تنفيذ المشاريع الخاصة بالارتقاء بجودة الخدمات الالكترونية المصرفية المقدمة لعملاء البنك المركزي من القطاع الحكومي وفق الخطط المعتمدة بالخصوص.
	تحقيق أفضل مستويات الجاهزية الإلكترونية وتوظيفها بالشكل الأمثل للمساهمة في تحقيق الأهداف المؤسسية للبنك.	– نسبة توافرية الأنظمة والخدمات الحاسوبية الرئيسية. – نسبة توافرية عمل أجهزة البنية التحتية والتجهيزات الشبكية والأمنية.
	مواجهة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني والحفاظ عليها ضمن المستوى المقبول للبنك.	تقييم مستوى الأمن وفعالية الضوابط الأمنية المطبقة.
	المساهمة في نشر وتجذير ثقافة الوعي الأمني على مستوى البنك ومؤسسات القطاع المالي والمصرفي.	مستوى وعي الموظفين في أمن المعلومات.
	تعزيز قدرات الأمن السيبراني لدى البنك المركزي واتخاذ إجراءات الحوكمة الكفؤة والفعالة لأمن المعلومات.	الالتزام والامتثال لسياسات إدارة امن المعلومات والأمن السيبراني والتعليمات المنبثقة عنها.
	الاستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية وتقليل المخاطر والآثار الناتجة الى المستوى المقبول.	مدى جاهزية البنك المركزي للتعامل مع الهجمات السيبرانية.

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف التشغيلية (الإجراءات اللازم اتخاذها)	مؤشر الهدف التشغيلي
المساهمة في تعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي وشركات المعلومات الائتمانية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني والاستجابة لها	اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الافرادي والكلي.	نسبة كفاية رأس المال بعد اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لمخاطر التشغيل المتضمنة سيناريو الاختراقات السيبرانية للبنوك العاملة في المملكة.
	الحفاظ على سلامة أنظمة الدفع والشركات المقدمة لخدمات الدفع من مخاطر الأمن السيبراني.	– اصدار تعليمات لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني للقطاع المالي. – عدد المهام الاشرافية المتخصصة بأمن المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن البرنامج السنوي. – عدد تعاميم الاخطارات للمؤسسات المالية بأحدث التحديثات الأمنية لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني.
	تعزيز قدرة شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني والاستجابة لها.	إصدار التعاميم ذات العلاقة بمخاطر الأمن السيبراني لشركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية.
	تعزيز قدرة شركات التأمين على مواجهة مخاطر الامن السيبراني والاستجابة لها.	إصدار التعاميم ذات العلاقة بمخاطر الأمن السيبراني لشركات التأمين.
المساهمة في تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل	مراجعة وتطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال والجرائم المرتبطة وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل وفقا للمعايير الدولية والقوانين النافذة.	اعداد التعليمات وتحديثها ان لزم الامر لتتوائم مع تعديل قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والمعايير الدولية بالخصوص.
	تطوير اجراءات الرقابة والتفتيش في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل على الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي.	– اعداد وتنفيذ الخطط السنوية للرقابة الميدانية على الجهات الخاضعة لرقابة واشراف البنك المركزي في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وفق نتائج التقييم القطاعي والمؤسسي لتلك القطاعات. – وضع/متابعة الاجراءات التصحيحية لمخالفات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي محددة باطر زمنية وفرض العقوبات مع مراعاة مبدا التدرج في العقوبات في حال عدم الالتزام بالتصويب.
	تعزيز وعي الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي في القدرة على الوقاية واكتشاف جريمة غسل الاموال والجرائم الأصلية المرتبطة وجريمة تمويل الارهاب.	– إصدار الأوامر والأدلة الإرشادية للجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي لتعزيز قدراتها ومعرفتها بأساليب ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. – تفعيل التعاون والتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال بهدف تزويد البنك المركزي بالتغذية الراجعة حول جودة الاخطارات المقدمة من الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي وإصدار الأوامر لها لتطوير وتحسين قدرتها في نوعية الاخطارات والتبليغات المتعلقة بالاشتباه بغسل الاموال وتمويل الارهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها.
	تحديث تقييم المخاطر المرتبطة بغسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في المملكة.	– اعداد وتحديث التقييمات القطاعية والمؤسسية لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل بشكل دوري والاخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر. – قيام الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بتنفيذ التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل وتزويد البنك المركزي به مع الاخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الوطني والتقييم القطاعي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل.

البـنـك المـركـزي الأردنـي
الخطة الإستراتيجية ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢